آليات منهجية لاستثمار الدرس البلاغي في تحليل النصوص

إعداد: د. محمد إقبال عروي

أستاذ التعليم العالي بالمغرب

مستشار بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعى البحث إلى أن يقدم مجموعة من الآليات التي يراها الباحث أساسا معرفيا ومنهجيا للقول العلمي في واقع البلاغة العربية وآفاقها المنتظرة، وسبل رعاية أدائها الفني والجمالي في معترك التحولات السريعة التي تشهدها الساحة النقدية عربيا وعالميا.

وهي آليات هدى إليها ، بعد توفيق الله عز وجل، احتكاك مباشر مع البلاغة العربية تحصيلا وتدريسا ، وتتلمذا على يد مشايخ مزجوا الرواية بالدراية، ووقفوا على العديد من المشكلات التي تواجه الدرس البلاغي العربي.

كما أنها ثمرة قراءات متواصلة في بعض المؤلفات الحديثة التي حملت على عاتقها مسؤولية تقديم مقترحات منهجية لإصلاح البناء المعرفي والمصطلحي للبلاغة العربية، وفي مقدمتها كتاب الأصول" لتمام حسان، و"التناسب البياني في القرآن" وغيره لأحمد أبو زيد، و" دراسات منهجية في علم البديع" للشحات محمد أبو ستيت، و" البلاغة بين عهدين"لمحمد نايل أحمد، وغيرها...

أما الآليات المنهجية ، فهي:

الآلية الأولى : اعتماد أصول الفن البلاغي دون فروعه وتفريعاته :

ومقتضى هذه الآلية أن تاريخ البلاغة العربية هو تاريخ تفريع وتشجير أثقل كاهلها بالعديد من الفنون والظواهر التي ترتد، حقيقة وجنسا، إلى أصول بلاغية كبرى يمكن الاكتفاء بها.

والسؤال المؤرق هو كيف السبيل إلى تعامل الباحث مع تلك الذخيرة المتنوعة من المفاهيم والمصطلحات، وأغلبها يقع فيه التباين، ويرد عليه الاشتراك والتداخل، ولا يجمعها، افتراضا، إلا مصطلح البلاغة العربية؟؟

إن الإشكال واقع غير متوقع، والجواب عليه فرض عين على من جشم نفسه عناء البحث في هذا الموضوع سواء في ذلك من كان في مثل حداثة شأني، وقلة حيلتي، أو من حاز قدم صدق وضبط في هذا العلم الخطير.

ثم إن من حق أجيال الأمة أن تسمع كلمة الفصل في تلك التركة الممتدة في الزمان والاصطلاح ، من تفريع للأصول وتفريع لتفريعات الأصول ،واضطراب وتداخل وأزمات تكاد تعصف بجوهر هذا العلم الذي أريد له أن يكون وصلة وذريعة إلى فهم كتاب الله، وتذوق الخطاب الأدبي والإسهام في إدراك جمالياتها ، وتقريبها إلى مدارك الطلبة والمهتمين وعموم أفراد الأمة.

وللإجابة على ذلك السؤال المؤرق، فإننا نبه على مستويين من هذه الآلية: المستوى الأولى يختص بالحديث عن منهجية إعمال الأصول وإهمال الفروع، أما المستوى الثاني، فنعرض فيه لمقترحات علمية تقدم بها علماء أجلاء لإصلاح شأن البلاغة العربية ، والإبقاء على شروط نمائها وتطورها وفعاليتها التذوقية التحليلية .

المستوى الأول :- منهجية إعمال الأصول وإهمال الفروع:

إن فكرة الأصول ترتد بالباحث إلى أصل البلاغة والقضايا الكبرى التي أنتجها قبل مراحل التفريع والتكثير، ومن المعلوم أن أصل كل شيء «هو ما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره»، وهو «ما يبنى عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره»(١)، ومن ثم، فالأصل هو «المحتاج إليه، والفرع هو المحتاج»(٢).

ولعل العلاقة بين الأصل والفرع، من هذا المنظور، هي تبعية الثاني للأول، ذهنيا ووجوديا ومكانيا، سواء تعلق الأمر بالمحسوسات، أو بالمسائل النظرية، لأن الفروع تبنى على الأصول، وتفرع عنها.

وإن إلحاق الفروع بالأصول مبدأ معمول به في القضايا العقلية

---

(١) " التعريفات": الجرجاني ص:٤٥.

(٢) " كشاف اصطلاحات الفنون": التهانوي، ج/ ١،ص: ١١٤.

والعلمية والاجتماعية، وبهذا الاعتبار، فإننا حين ننزل هذا المبدأ النظري على واقع البلاغة العربية، فإننا نلمس، بوضوح زائد، أن من أسباب أزمتها، تفريع أصولها وقضاياها الكبرى إلى فروع لا تنتهي من الصفات والألقاب والأنواع والأقسام، منها ما يستند إلى مسوغات تدعمها شواهد النصوص، ومنها ما جاء خاضعا ومستجيبا للقسمة العقلية التي قد لا يكون لها تحقق في واقع النصوص التي تعد منطلق الاشتغال البلاغي وغايته بالقصد الأول والهدف الأساس. ومنهم من جعل تلك الفروع، التي هي توابع، مفردة بأحكام وكأنها مقصودة لذاتها، علما بأن القاعدة تنص على أن «التابع لا يفرد بالحكم مالم يصر مقصودا»⁽¹⁾، وهذا ما قصده ابن الأثير بكلامه عندما رفض تقسيم الكناية إلى تمثيل وإرداف ومجاورة، فقد علل رفضه بكون تلك الأقسام تؤول إلى أصل واحد، وليس في أحدها صفة خاصة تدعو إلى إفرادها بتلقيب مستقل. يقول: «وهذا التقسيم ليس بصحيح، لأن من شروط التقسيم أن يكون كل قسم منه مختصا بصفة خاصة تفصله عن عموم الأصل، كقولنا: الحيوان ينقسم أقساما منها الإنسان، وحقيقته كذا وكذا، ومنها الأسد، وحقيقته كذا وكذا، ومنها غير ذلك، وها هنا لم يكن التقسيم كذلك، فإن التمثيل على ما ذكر

---

(١) "شرح القواعد الفقهية"،الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، ص:٢٥٧.

عبارة عن مجموع الكناية، وأما الإرداف فإنه ضرب من اللفظ المركب، إلا أنه اختص بصفة مختصة، وهي أن تكون الكناية دليلا على المكنى عنه ولازمة له»⁽¹⁾.

وإذا بحث المرء عن فائدة راجحة تتيح له فضل تذوق الخطاب ، أو تمكنه من أداة نفسية يحصل له بها حسن الوقوع على سر من أسراره العظيمة، فإنه يرجح ألا معول على تلك الفروع في أداء هذه المهمة الفنية التذوقية، مما يدعو إلى مراجعة عاجلة لتلك الفروع التي أنتجت، بدورها، فروعا وأقساما أثقلت البحث البلاغي بألقاب وأنواع مرجوحة الفائدة، حتى غدا كالحقل من الأشجار والنبات الذي لا يعرف تشذيبا ولا تهذيبا.

ولكي لا يظل الكلام نظريا، فإن الدراسة تسوق النماذج الآتية، باعتبارها دليلا واضحا، على سلبية الركون إلى مآلات التفريع البلاغي والتقسيم والتكثير من الفروع على حساب الأصول:

المثال الأول : شجرة الجناس:

تسللت نبتة التفريع للجناس منذ المباحث الإعجازية الرائدة، فهذا الإمام الرماني يقسمه إلى جناس مزاوجة للمشاكلة وجناس مناسبة⁽²⁾،

---

(١) ابن الأثير :" المثل السائر" ، ج/ ٣، ص: ٥٩-٦٠.

(٢) " النكت في إعجاز القرآن ": الرماني، ص:٩٩.

لتشابه الجزأين في الأصل الاشتقاقي أو الحرفي، وإن كان في تفريعه هذا محققا لهدف لو أخذ به البحث البلاغي لانتهى إلى اقتصاد مصطلحي ملحوظ، ولطبق فكرة المحاور تطبيقا ناجحا، وذلك أنه أدخل المشاكلة، المعدودة فنا مستقلا، بجميع أمثلتها وشواهدها من القرآن والأدب، ضمن جناس المزاوجة، وأكد على دورها الدلالي.

وكان ابن المعتز قد قسم الجناس إلى تجانس يتم في تأليف الحروف والمعنى، وآخر في الحروف دون المعنى(١)، إلا أن البحث البلاغي لم يقف عند حد هذين النوعين، بل أضاف إليهما أنواعا شتى، فقد حصرها السكاكي في الأنواع الآتية:

١ - التجنيس التام.
٢ - التجنيس الناقص.
٣- التجنيس المذيل.
٤ -التجنيس المضارع أو المطرف.
٥ - التجنيس اللاحق.
٦ - التجنيس المزودج أو المكرر أو المردد.
٧ - التجنيس المشوش.
٨ - التجنيس المشابه.

---

(١) " البديع"، ابن المعتز، ص: ٢٥.

٩ - التجنيس المفروق.

١٠ - التجنيس الاشتقاقي⁽¹⁾.

وقد جرد هذه الأنواع، ومثل لها بشواهد من القرآن والشعر، دون أن يبرز دورها في سياق الكلام، أو يلمح إلى وظيفتها في بناء الخطاب وتقوية تماسكه ودلالته.

وتبعه في ذلك الجم الغفير من الشراح والملخصين، ومن حق الباحث أن يتساءل عن فعالية هذه الأنواع، ووظيفتها، واقتضاء المعنى السياقي لها، وعن إيجابيات الإبقاء عليها في مباحث الدرس البلاغي.

ومن المؤكد أن نفور الطلبة والباحثين من الدرس البلاغي يرجع، في بعض جوانبه، إلى هذا الإكثار من الأنواع للظاهرة البلاغية الواحدة.

ولا مخرج من هذا الوضع السلبي إلا باعتماد مقوم إعمال الأصول وإهمال الفروع، والإبقاء على مفهوم الجناس ومصطلحه أداة وحيدة قابلة للاندماج في آليات تحليل الخطاب وشرح معانيه، وتلمس العلاقات الدلالية، فضلا عن الإيقاعية، بين الكلمات المتجانسة التي سيقت مساقا واحدا يراعى فيه دلالة الخطاب، منظورا إليها من زاوية النص وأفق المتلقي.

---

(١) " مفتاح العلوم": السكاكي ،ص: ٤٢٩-٤٣٠.

المثال الثاني: شجرة المبالغة:

إذا كانت المبالغة هي «تأكيد معاني القول»(١) بنوع من الإفراط والإغراق، وهو وجه المناسبة بين «الأسامي الجمهورية والصنائع الناشئة»(٢) في البلاغة وعلم البيان، فقد أضحت عنصرا من عناصر جودة الخطاب، إلا أن البحث البلاغي لم يقتصر على مصطلح «المبالغة»، بل فرع عنه أنواعا وأقساما، لو سعى الباحث جهده من أجل الوقوف على مسوغات تفريعها إلى تلك الأضرب، لما وجد لذلك أمرا ذا بال، باستثناء طغيان النسقية المنطقية التي تتعامل مع الظاهرة الأدبية تعاملا يتساوق مع القسمة العقلية القائمة على فرضيات الإمكان والوجود والجواز والاستحالة.

والناظر في مآلات درس المبالغة عند المتأخرين يرى ذلك جليا، فالخطيب القزويني يعرف أنواعها تعريفا تتحكم فيه مقولة الجواز والإمكان والاستحالة العقلية، يقول: «والمبالغة أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا، أو مستبعدا لئلا يظن أنه غير متناه في الشدة أو الضعف،... وتنحصر في التبليغ والإغراق والغلو»(٣).

---

(١) "إعجاز القرآن": الباقلاني، ص:٩١.

(٢) "المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع": السجلماسي، ص: ٢٧١.

(٣) " الإيضاح في علوم البلاغة": القزويني، ج/ ٦، ص: ٦٠.

وقبل شرح هذه المصطلحات الثلاثة، نشير إلى أن السجلماسي أخرج من أصل المبالغة أنواعا عديدة، فجعل منها جنسا متوسطا، وفرع منها أنواعا انتهت إلى الشجرة الآتية(١):

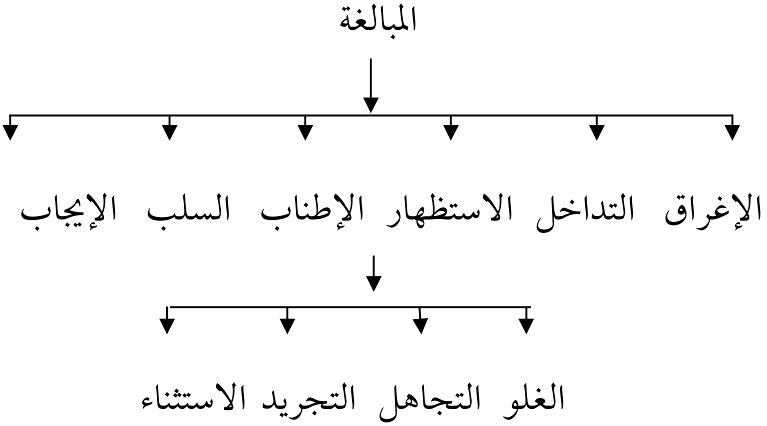
المبالغة
الإغراق
التداخل
الاستظهار
الإطناب
السلب
الإيجاب
الغلو
التجاهل
التجريد
الاستثناء

ولا حاجة لنا، بعد تقديم النموذج والشاهد، إلى متابعة السجلماسي في تفريعه لبقية الأنواع.

وفي سعي الباحث إلى تلمس الفروق والمقومات الداعية، منطقيا، إلى إفراد كل نوع بمجاله المستقل، وتلقيبه بمصطلحه الخاص، فإنه لن يجد إلا الاعتبارات الآتية التي ذكرها القزويني، وفصل السجلماسي القول فيها تفصيلا.

- إذا كان الوصف المبالغ فيه ممكنا عقلا وعادة، فهو التبليغ.

---

(١) "المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع"، السجلماسي، ص: ٢٧١.

- وإذا كان الوصف المبالغ فيه ممكنا عقلا لا عادة، فهو الإغراق.

- وإذا كان الوصف غير ممكن لا عقلا ولا عادة، فهو الغلو.

وقد ذكروا لكل نوع نماذجه وشواهده، غير أنهم لما ووجهوا بآيات ينطبق عليها وصف الغلو،

باعتبار أن الوصف فيها غير ممكن لا عقلا ولا عادة، مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾(النور: ٣٥) ،استدركوا، تحرزا منهم واحتراسا، باللجوء إلى أن «فعل "كاد" يجعل هذا النوع من الغلو مقبولا، لأنه أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة»(١). يقول صاحب مواهب المفتاح «فإن إضاءة الزيت إضاءة كإضاءة المصباح محال عقلا، فلو قيل في غير القرآن مثلا يضيئ هذا الزيت بلا نار لرد، وحيث قيل «يكاد يضيئ» أفاد أن المحال لم يقع، ولكن قرب من الوقوع مبالغة،... فلفظ «كاد» لما دل على القرب، والقرب قريب من الصحة... جاءت المبالغة مقولة في الغلو»(٢)، علما بأن سياق الآية يوحي بالإمكان العقلي

---

(١) " الإيضاح"، القزويني، ج/ ٦، ص:٦٣.

(٢) " مواهب المفتاح"، ضمن " شروح التلخيص"، ج/ ٤، ص: ٤٦٢

والوجودي، لأن الآية واردة في وصف عظمة نور الله ونور المؤمنين ونور الإيمان، ولأمر ما استدرك صاحب عروس الأفراح معلقا على شواهد الغلو عند القوم: «وفي جميع هذه الأمثلة وكونها من المستحيل عقلا نظر، إذ العقل لا يمنع أن يضيئ الزيت»⁽¹⁾.

ثم إن الآية تريد أن تنقل إلى المجال التصوري للمخاطبين تشبيها لنور الله الذي وصل في نورانيته حدا لا يمكن أن توازيه في محسوسات الإنسان إلا صورة الزيت المضيئ دون أن تمسه النار.

إن القسمة المنطقية العقلية تحولت من دراسة للخطاب الأدبي في بعده الأسلوبي، إلى دراسة ماورائياته في قضايا العقل واشتغالات المنطق، ولذلك، فقد وجد السجلماسي نفسه مضطرا إلى الدفاع عن تلك القسمة العقلية بدل أن يهرع إلى تحليل النصوص، ويكشف عن جمالية المبالغة فيها. يقول: «فيوضع فيه على الإفراط في الإخبار عن الشيء والوصف له، ومجاوزة الحقيقة فيه إلى المحال، والكذب المخترع لفرض المبالغة، وبالجملة، فهو (أي الغلو) أن يكون المحمول ليس في طبيعته أن يصدق على الموضوع، وليس في طبيعة الموضوع ولا في وقت ولا على جهة أن يصدق عليه المحمول»⁽²⁾.

---

(١) " عروس الأفراح": ابن السبكي ،ضمن "شروح التلخيص"،ج/ ٤، ص: ٣٦٨.

(٢) " المنزع البديع.."، ص: ٢٧٢-٢٧٣.

ولو وقف عند الآية السابقة، لتبين له أن محمولها قابل لموضوعها، لأن السياق سياق امتداح نور الله، وهذا هو ما يطلب، بالقصد الأول، أن ينقل إلى فؤاد المتلقي، ويملأ كيانه ووجدانه، لا أن نتمحل القيود، ونتكلف قراءة فعل «كاد» قراءة نحوية لا تليق بالمقام.

ولو أن القوم ألغوا القسمة العقلية، ودرسوا الخطاب دراسة تذوقية متدبرة لبيانه المعجز، لكفوا أنفسهم، وغيرهم، مؤونة الاختلاف حول مذاهبم في المبالغة ما بين مؤيد ورافض ومعتدل، ولما صرفوا النظر جهة إمكانية إدراجها ضمن محاسن الكلام أو إخراجها من حقل البيان.

والأغرب الأعجب أن المتأخرين أغفلوا فوائد الإعراض عن الخلاف حول القسمة العقلية، وحول وظيفية المبالغة بعد أن أشاد رواد البلاغة بقيمتها وأهميتها أمثال ابن قتيبة والجرجاني والزمخشري وابن رشيق وغيرهم، وبدل أن يقنعوا بذلك، ويواصلوا تحليلهم لخطاب القرآن الكريم والنصوص الأدبية، مستندين في ذلك التحليل إلى ما جد في عصورهم من علوم ومعارف وقضايا مجتمعية وسياسية وأخلاقية، بدل أن ينهضوا بهذه المهام التفسيرية الحضارية، ليجلوا المقصد الأسمى من بيان القرآن وبيان الأدباء، راحوا يبحثون عن قسمة عقلية أخرى، لم يذكرها القزويني وهي أن يكون الوصف ممكنا عادة لا عقلاً. يقول ابن يعقوب المغربي في «مواهب

المفتاح» الذي جعله شرحا للتلخيص الذي هو إيجاز للمفتاح: «والتبليغ والإغراق مقبولان معا على الإطلاق لعدم ظهور الامتناع الكلي فيهما الموجب لظهور الفساد والكذب... ويلزم أن لا يكون ممكنا عادة أيضا، إذ لايتصور أن يكون الشيء ممكنا عادة ممتنعا عقلا، ضرورة أن الممكن عادة يمكن عقلا، ولاينعكس كليا، أي ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة، لأن دائرة العقل أوسع من العادة»(١).

وهو منطقي في تخريجه، لأن استيفاء القسمة بمختلف أجزائها باعث على ذكر ما يمكن عادة لاعقلا، إلا أن السؤال هو: أين هي شواهده، حتى لو افترضنا أن التراث البلاغي هو، في جملته وتفصيله، استمداد من الشواهد القرآنية والأدبية واستنباط منها؟؟. إن الشاهد غير موجود إلا أن يتكلف الشارح نظمه، كما تكلف غيره صناعة الشاهد الدال على وجود كثير من أنواع البلاغة وفروعها، وتلك قضية أخرى.

إن هذه الشروط والمواصفات المنطقية لعناصر المبالغة وأنواعها حائلة، لامحالة، دون إدراك الأثر العميق لفن المبالغة في نفوس المتلقين للبيان، ولا مخرج من هذه الأزمة إلا برد فروعها المختلفة، والإبقاء على مصطلح «المبالغة»، فهو، في أصل دلالته اللغوية والاصطلاحية، يحيل على

---

(١) "مواهب المفتاح": ابن يعقوب المغربي،" ضمن " شروح التلخيص"، ج/ ٤، ص: ٣٦١.

المعاني والمفاهيم الواردة في التبليغ والإغراق والغلو، والأصل أن الأصل محكم على الفرع، وأن الفروع تلحق بأصولها، سيما إذا لم يكن للفرع ميزة تدعو إلى إفراده بحكم خاص، أو لقب مستقل، ففي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَآءَتۡكُمۡ جُنُودٞ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا وَجُنُودٗا لَّمۡ تَرَوۡهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرًا (٩) إِذۡ جَآءُوكُم مِّن فَوۡقِكُمۡ وَمِنۡ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ وَإِذۡ زَاغَتِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلۡقُلُوبُ ٱلۡحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ (١٠) هُنَالِكَ ٱبۡتُلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَزُلۡزِلُواْ زِلۡزَالٗا شَدِيدٗا ﴾ (الأحزاب:٩-١١)، يتركب المعنى من مبالغة حاضرة مع كل لفظ حضورا قويا مساويا لقوة «الهول الذي روع المدينة، والكرب الذي شملها، والذي لم ينج منه أحد من أهلها، وقد أطبق عليها المشركون من قريش وغطفان واليهود من بني قريظة من كل جانب»[١]، وذلك بسبب غزوة الأحزاب أو الخندق.

وقد أسهمت عناصر كثيرة لإنجاز المبالغة في هذا المشهد القرآني باعتباره قيمة نفسية وأثرا وجدانيا.

- فهناك الصفات والنعوت مثل «الشديد» و «البصير».
- وهناك تصوير للمسلمين تصويرا شمل الأبصار والقلوب، الظواهر والبطون، وهو «تعبير مصور لحالة الخوف والكربة والضيق، يرسمها بملامح الوصف وحركات القلوب»[٢].
- وهناك وصف للطريقة التي هلك بها جند الأحزاب.

---

(١) " في ظلال القرآن":سيد قطب ،ج/ ٥، ص:٢٨٣٩.

(٢) المرجع نفسه.

- بالإضافة إلى عمق الأثر النفسي الذي تخلفه المفعولات المطلقة مثل «الظنونا» و «زلزالا»، مع ما يصاحب ذلك من إشباع للمد المساوق لامتداد الهول.

وليس في هذا المشهد الهادف إلى أن يوقظ حس المؤمن، ليدرك إدراكا عميقا ابتلاء الله للمؤمنين، ونصرته للثابتين على الحق، وقضاءه على أعداء الدين...، ليس في هذا المشهد المعتمد على أسلوب المبالغة ما يدفع إلى دراسته وفق منطق الجواز والإمكان، أو الاستحالة العقلية.

وقد يتوقف المغرمون بذلك عند قوله تعالى: "وبلغت القلوب الحناجر"، فيقولون عنها إنها من باب الغلو، لاستحالة وقوع ذلك في العادة، مما دفع بأحد الدارسين المعاصرين إلى أن يتكلف مشقة إثبات القول إن لفظ القلب لا يرد في القرآن دائما للدلالة على المضغة المعروفة، وإنما هو «بالإضافة إلى أنه موضع الهداية كما تدل على ذلك غير آية، فإنه أيضا موضع الطمأنينة أو الخوف»⁽¹⁾، واستدل على مذهبه بكلام لابن قتيبة والرازي.

والأصل أن القرآن مبين بنفسه، فهو، كما يقول الزمخشري، يريد التمثيل «لاضطراب القلوب ووجيبها، وإن لم تبلغ الحناجر حقيقة»⁽²⁾.

---

(١) "البديع: المصطلح والقيمة": عبد الواحد علام، ص: ١١١.

(٢) " الكشاف": الزمخشري ،ج/ ٥، ص: ٢٨٣٥.

وإذا ما تلقى المتلقي هذه الآيات على ضوء المعاني النفسية، والمقاصد التربوية، تجلت له حقيقة المبالغة تجليا نفسيا ينأى به، في تحليله لها، عن تفريعات القوم وتصنيفاتهم التي إن هي غدت العقل المفتون بالتقسيم المنطقي، لأنه أضحى من فتنة العصر حينئذ، وعلامة على تمكن المفسر والبلاغي وإحكامهما لصنعتها، فإنها لن تغذي حاسة التذوق الفني والجمالي للمتلقي، ولا تنشئُ قارئا متمكنا من الأدوات المسعفة على التأمل والتحليل.

المستوى الثاني: منهجية المحاور:

إذا اتفق على أن البلاغة تعيش أزمة حقيقية، تتمثل أكبر تجلياتها في التكثير والتفريع والتداخل والتوارد والاضطراب بين المفاهيم والمصطلحات ،وإذا تم الإجماع على وجوب إصلاح هيكلها العام إصلاحا يسهم فيه الباحثون والدارسون، كل حسب طاقته وإمكاناته، فإن أهم المفاتيح التي تفتح لهم مجال الإصلاح الحقيقي والفعال هو أن يولوا أمر منهجية المحاور أبعادها التي تستحقها من حيث الأولوية والأهلية.

إن منهجية المحاور هي دراسة البلاغة العربية ، وتدريسها، دراسة ترجع مختلف فنونها إلى محاور كبرى، وأقسام عامة يلاحظ في نسيجها صفات تقاربية في الدلالة والوظيفة بين فنونها قصد «التقليل من التعريفات

وترادف المصطلحات وتداخل الأقسام»(١)، وإعمال تلك الأصول المحاورية وإهمال بقية الفروع.

إن قيد «الإرجاع» تحرز من مظنة الوقوع في نقض أصول البلاغة العربية ، أما قيد «التقارب»، فهو تحرز من تعدد موازين الأصول، وتصنيف المحاور، وتأكيد على الميزان الوحيد الذي هو التقاطعات الموجودة، حقيقة وواقعا، بين تلك الفنون التي يراد إدماجها في محور واحد، أما قيد «التقليل»، فهو الهدف الذي تحلم هذه الآلية بأن تبرز قيمته الإجرائية، وتجعله مناط تحقيق عملية الإصلاح الفوري والشامل للبلاغة، عسى أن يتلاحم، في جوانبه الإيجابية، مع إصلاحات أخرى تخص الأطر النقدية والفلسفية والجمالية في الحضارة العربية الإسلامية.

إن الهدف من اقتراح «المنهجية المحورية» هو أن تنتظم فنون البلاغة الجزئية داخل أطر وقواعد كلية تجمعها، وتوحد أمرها، وإذا أردنا التشبيه، فإن ما تروم المنهجية المحورية الوصول إليه هو أن يكون شبيها بالقواعد الفقهية، فمن المعلوم أن «القاعدة الفقهية هي حكم كلي مستند إلى دليل شرعي مصوغ صياغة تجريدية محكمة، منطبق على جزئياته على سبيل الاطراد أو الأغلبية»(٢)، وتحت هذه القاعدة، تندرج جزئيات كثيرة، مثل

---

(١) ندوة " الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية": دراسة د. أحمد أبو زيد، ج/ ١، ص: ٣٧٨.

(٢) " نظرية التقعيد الفقهي":د. محمد الروكي،ص:٤٧. وانظر تعريفات مشابهة عند الشيخ مصطفى أحمد الزرقا في مقدمة " شرح القواعد الفقهية"، ص:٣٣

قاعدة «اليقين لا يزول بالشك»، فهي تحتوي، بداخلها، جزئيات لها تعلق بالطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والنكاح والطلاق...

ومثل قاعدة «الأمور بمقاصدها»، فهي تجري، بكليتها، على جزئيات عديدة، مثل «المعاوضات والتمليكات المالية والإبراء والوكالات، وإحراز المباحات والضمانات والأمانات والعقوبات»⁽¹⁾.

وهذا ما نريده للمنهجية المحورية، إذ لابد أن تكون هناك كليات ترد إليها الجزئيات المتشابهة والمتقاربة التي هي فنون وأساليب يجمعها ضابط واحد أو أكثر، وذلك من أجل الاستغناء عن منهج التجزيء والتكثير والتفريع والاستقلال بين مختلف فنون البلاغة، لأنه منهج ثبت ضعفه، ودل الواقع، واقع الاشتغال والتدريس، على إرهاقه للبحث البلاغي وللطلبة والدارسين على حد سواء.

وقد يعترض على هذا الاقتراح بأن القواعد والكليات والمحاور لا يمكن أن تحيط بجميع الجزئيات، ثم هناك استثناءات لابد من أن تؤخذ بعين الاعتبار، وإلا وقع خلط جديد، وتداخل غير مفيد.

والمثير أن القواعد، في بعدها الفقهي، جاءت استجابة للحقيقة الواقعية، وهي أن الجزئيات غير منتهية، فالأحسن لها أن تكون آيلة إلى

---

(١) " شرح القواعد الفقهية"، ص: ٤٧.

قاعدة كلية تجمع أمرها، وتوحد شأنها، وتنظم اشتغالها، ثم إن الاستثناء أمر ملحوظ، ولذلك، وضع المهتمون قيد «الأغلبية» في تعريفهم للقاعدة، كما أنه من المعلوم، عندهم، «أن أكثر قواعد الفقه أغلبية»، بمعنى أنها «قلما تخلو من استثناءات في فروع الأحكام التطبيقية»(١).

ولا يطمع دارسو البلاغة في أن تكون محاورهم مطردة اطرادا كليا، وسنتبين، من خلال الوقوف على بعض المقترحات المنهجية، أن ما من اقتراح محوري إلا ويتوجه إليه الاعتراض، ويقع عليه الاستدراك، وإذا كان شأن القواعد الفقهية أنها تعالج أعمالا وسلوكيات قد تكون نسبة الضبط فيها أعلى، فكيف بالبلاغة التي تدرس لغة تحقق فيها الإعجاز، بل هي الإعجاز نفسه، وتضمنت مالا تنقضي عجائبه، ووردت في أساليب تتعدد فيها المعاني، وتذهب النفوس في إدارك آفاقها مذاهب شتى.

وبالإضافة إلى هذا المستوى المنهجي الأكاديمي، فإن فكرة المحاور تعد أمرا تربويا تعليميا، لأنها ستعطي للدرس البلاغي في الثانويات والجامعات دفعة جديدة نحو تجديد شأنه، وذلك بوصل الطلبة والباحثين بالقواعد الكلية، وصرفهم جهة تذوق النصوص، وتجنيبهم الانهماك في تمثل الأنواع الكثيرة والأجناس المختلفة التي لا حصر لها.

---

(١) المرجع نفسه.

وإذا كان الفقهاء قد مالوا جهة التقعيد الكلي تجنيبا لطلبتهم من الضياع في أنفاق الجزئيات والفروع، وهو ما يستدل عليه من كلام للسبكي، رحمه الله، عندما أعلن موقفه الواضح: «وإن تعارض الأمران (أي دراسة القواعد ودراسة الفروع)، وقصر وقت طالب العلم عن الجمع بينهما، فالرأي لذي الذهن الصحيح الاقتصار على حفظ القواعد، وفهم المآخذ»⁽¹⁾.

فما أحوجنا إلى تعدية موقف السبكي، ولعله موقف كثير من فقهاء الأمة، إلى مجال الدرس البلاغي ليشتغل أهله وطلبته بإحكام المحاور، وضبط الكليات.

لقد وضعت الدراسة اليد، بحسب إمكاناتها الضعيفة، على ثلاثة مقترحات لمنهجية المحاور، وهي:

- منهجية الدكتور تمام حسان⁽²⁾، وقد قدمها في نسختين، نسخة كبرى تتضمن محور التوافق (وأدخل فيه الإرصاد والمشاكلة والمزاوجة وحسن التعليل وغيرها...)، ومحور التضاد (وسلك فيه كلا من الطباق

---

(١) " الأشباه والنظائر": السيوطي، ج/ ٢، ص:٩-١٠.

(٢) " الأصول": د. تمام حسان، ص:٣٨٠.، وانظر دراسته :" المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة"، المنشورة بمجلة فصول، عدد:٣-٤،مجلد:٧، سبتمبر١٩٨٧،ص: ٣٢

والمقابلة والرجوع والقلب وغيرها..)، ومحور الترتيب والتشويش(وجعل منه اللف والنشر والاطراد والاستتباع)، ومحور الجمع والتفريق (وفيه نجد الجمع والتفريق والإدماج ومراعاة النظير..) ثم محور الزيادة والنقص (ويضم المبالغة والتجريد).

غير أنه قدم نسخة ثانية للمحورية النواتية، وهي مختصرة في محورين: محور العلاقات الوفاقية، ومحور العلاقات العنادية.

- منهجية د. أحمد أبو زيد⁽¹⁾، وهي خاصة ببلاغة القرآن الكريم، لكنها صالحة لأن تستوعب الخطاب الأدبي بصفة عامة، وتضم أربعة محاور: محور وحدة السورة أو النص، ومحور الصياغة اللفظية، ومحور التركيب والنظم ، ثم محور الإيقاع الصوتي الموسيقي.

- منهج الدكتور شحات أبو ستيت⁽²⁾، ويضم ثلاثة محاور كبرى، وهي محور التناسب (ويندرج تحته كل من الطباق والمقابلة ومراعاة النظير والمزاوجة وغيرها..)، ومحور الإيهام والتخييل (ويضم التورية والمشاكلة وحسن التعليل وتأكيد المدح بما يشبه الذم وغيرها..)، ثم محور الإجمال والتفصيل (ويستوعب اللف والنشر والجمع والتفريق والتقسيم..).

---

(١) " التناسب البياني في القرآن الكريم ": د. أحمد أبو زيد، ص:٢٤.

(٢) " دراسات منهجية في علم البديع": د. الشحات أبو ستيت،ص:٤. و٢٢١.

- المحورية النواتية مقدمة لمنهجية المحاور:

بغية التسديد والتقريب، فإن «المحورية النواتية» خطوة أولى في طريق المنهجية المحورية التي أشرنا إليها سالفا، وذلك أن بعض فنون البلاغة يمكن أن تلحق ببعضها، وتندرج تحت مسمى أحدها. وبعد تجميعها، نكون بإزاء مجموعات متوسطة يمكن، بعد تضافر جهود الدارسين، أن تشكل نواة للبحث في إمكانية إدارجها داخل محاور كبرى.

وفي الفقرات الموالية بيان نموذج من تلك المحورية النواتية:

نموذج للتمثيل: محور الكناية:

سنستند في هذا المحور، منهجيا، إلى المبدأ الذي أعلنه الإمام العلوي اليمني في قوله عن الكناية والتعريض والتورية: «فهذه الأمور كلها مشتركة كونها دالة على أمور بظاهرها، ويفهم عند ذكرها أمور أخر غير ما تعطيه بظواهرها»⁽¹⁾.

لقد لمس العلوي اليمني أن بين تلك الفنون خصائص مشتركة ومقومات متقاربة، ونحن نجعل هذا المبدأ دليلنا في الدعوى إلى إدراجها، هي وغيرها، داخل محور واحد باعتبار تلك العلاقة التقاطعية في مقوم واحد أو أكثر.

---

(١) " الطراز المتضمن لأسرار البلاغة..": العلوي اليمني، ج/ ٢، ص:٦٢.

ويظهر هذا المقوم بجلاء، عند رصدنا الموجز لتعريفات القوم لكل من الكناية، والتعريض، والتورية، والإيهام، والتوجيه، والاستخدام، ونصر على قيد «الموجز»، لأن الهدف ليس هو جمع حصيلة تعريفات البلاغيين لكل فن، ولكن الهدف، بالقصد الأول والأخير، إدراك التقاطعات، ورصد التماثلات.

- الكناية: " أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني ، فلايذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيئ إلى معنى هو تاليه ورديفه في الوجود ، ويجعله دليلا عليه، فيدل على المراد بطريق الأولى"(١). ومنه قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾ (المدثر: ٤) كناية عن العفة.

- التورية:"أن يطلق لفظ له معنيان، قريب وبعيد، ويراد به البعيد"(٢). وقد مثلوا لها بقوله تعالى ﴿قَالَ سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (يوسف: ٩٥).

- الإيهام:"أن يكون للفظ استعمالان قريب وبعيد، فالسامع يسبق فهمه إلى القريب، مع أن المراد هو ذلك البعيد لا المعنى الظاهر.."(٣). ومنه، عندهم، قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ

---

(١) " البرهان في علوم القرآن": الزركشي، ج/ ٢، ص:٣٠١.

(٢) " الإيضاح": القزويني ،ج/ ٦،ص:٣٨.

(٣) " بديع القرآن ": ابن أبي الإصبع، ص:١٠٢.

مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ (الزمر: ٦٧) مع أن الزمخشري جعلها من شواهد الكناية(١).

- التوجيه: "إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين"(٢). ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ وَرَٰعِنَا لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ وَطَعۡنٗا فِي ٱلدِّينِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا وَٱسۡمَعۡ وَٱنظُرۡنَا لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَقۡوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ (النساء: ٤٦)، باعتبار أن الكلام، كما يقول الزمخشري(٣)، يحتمل أن يكون ذما أو مدحا.

- الاستخدام: "أن يأتي المتكلم بلفظة لها محملان، ثم يأتي بلفظتين تتوسط تلك اللفظة بينهما، تستخدم كل لفظة منهما أحد محملي اللفظة المتوسطة"(٤). ومن شواهده، عند ابن أبي الإصبع، قوله تعالى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ (الرعد: ٣٩)، وبيان ذلك أن لفظة "كتاب" محتملة للمعنيين الآتيين: الأمد المحتوم، والشيء المكتوب، ودعامة الاحتمال الأول هي لفظة: "أجل"، أما دعامة الاحتمال الثاني، فهي لفظة: "يمحو".

---

(١) " معترك الأقران": السيوطي، ج/ ١، ص: ٢١٩.

(٢) "الإيضاح"، ج/ ٦، ص: ٨١.

(٣) " الكشاف"، الزمخشري، ج/ ١، ص: ٥٣٠-٥٣١.

(٤) "بديع القرآن"، ص: ١٠٤.

إن التأمل في تعريفات الفنون السابقة يهدي إلى أنها تتقارب في عناصر محددة.

- فهي، جميعها، تشترك في أن الاستعمال اللفظي يرد بمعنيين.
- وهي تصرح بأن أحد معنيي اللفظة يكون جسرا للمعنى الثاني وطريقا إليه.

وهذان العنصران ملحوظان، بوجه أوضح، في الكناية، والتورية والإيهام، والتوجيه، ولايخلو منهما الاستخدام، باعتبار أن اللفظة تستعمل فيه، هي الأخرى، بمعنيين، إلا أنه يرد في سياقها ما يدل على معنييها معا.

وإذا كانت هذه الفنون تشترك في هذين المقومين، فلماذا لا يدمجان داخل محور نواتي واحد؟؟ وذلك تحقيقا للأهداف الآتية:

- الحصول على اقتصاد مصطلحي مطلوب في كل العلوم، والتخلص من التضخم الاصطلاحي غير المحمود.
- الخروج من مأزق التداخل والاضطراب.
- تخفيف الجهد على الطلبة والدارسين بجعلهم يكتفون بإدراك دلالة المحور باعتباره تمهيدا للقصد الأول وهو تحليل الخطاب، وتدبر مبانيه، وتأمل معانيه.

ومما يقوي رجحان هذه المحورية أن كثيرا من البلاغيين أشاروا، بوعي أو بدون وعي، إلى التقارب الحاصل بين تلك الفنون، وتجلى ذلك في إدراجهم لها ضمن باب واحد، أو ذكر مرادفات المصطلح بين يدي تعريفهم لفن معين.

فقد أدمج ابن المعتز(١) والعسكري(٢) الكناية والتعريض في باب واحد، وجعل ابن رشيق(٣) الإشارة جنسا، وأدخل فيها كلا من الكناية والتعريض والتورية، وقال ابن أبي الإصبع عن التورية إنها تسمى توجيها(٤).

وعندما ذكر العلوي اليمنى التورية، أدخل فيها الكناية وفنونا أخرى(٥)، وقال الخطيب القزويني: «التورية وتسمى الإيهام أيضا»(٦)، وفي العصر الحديث، نجد في معجم المصطلحات البلاغية وتطورها لأحمد مطلوب ما يلي: «التورية، وتسمى الإيهام والتوجيه والتخييل والمغالطة»(٧).

---

(١) " البديع"، ص:٦٤.

(٢) " كتاب الصناعتين"، أبو هلال العسكري، ص: ٤٠٧.

(٣) " العمدة .."، ابن رشيق القيرواني ،ج/ ١، ص:٥١٤-٥٣٠.

(٤) " بديع القرآن": ابن أبي الإصبع، ص: ١٠٢.

(٥) " الطراز..": العلوي اليمني ،ج/ ٣، ص: ٦٢.

(٦) " الإيضاح..": القزويني ،ج/ ٦، ص: ٣٨.

(٧) " معجم المصطلحات البلاغية وتطورها": د. أحمد مطلوب، ص: ٤٣٣-٤٣٤.

فدل هذا على أن الأمر لم يرد، عندهم، اعتباطا، وإنما لأن وجه التعالق بينها، مهما كان خفيا، فهو وارد لامحالة، وكان على الدراسين المعاصرين أن يبحثوا في هذه الإمكانات التي تخولها أقوال السلف في الموضوع، لكننا وجدنا، مقابل ذلك، حرصا لعله أشد من حرص الأولين، على إبقاء الاستقلالية بين تلك الفنون، بالرغم مما أحدثته في حقل البحث البلاغي من تضخم وتداخل واضطراب.

ونشير، أخيرا، إلى أن المنهجية المحورية لا تختص بالبلاغة العربية فقط، بل إن الدراسات الغربية المعاصرة تسعى إلى إنجازها بخصوص البلاغة الغربية التي أثقلت، هي الأخرى، بكثير من التصنيفات والتفريعات والتشقيقات التي لا تقتضي دراسة الخطاب، في بعده الفني والجمالي، التوقف عندها. فقد لاحظ الناقد الفرنسي «رولان بارت» بأن البلاغة الغربية تعيش «سعارا تصنيفيا»، وذلك أن «مانسميه بمصطلح شامل «الوجوه البلاغية» قد كان لمدة قرون ومازال حتى اليوم موضوعا لسعار حقيقي للتقسيم، غير مبال بالسخريات التي انبثقت من ذلك مبكرا، وهذه الوجوه البلاغية يبدو أنه لا يمكننا فعل أي شيء غير تسميتها وتقسيمها، فهناك مئات من المصطلحات،... وهناك عشرات من الترسيمات... فلماذا هذا الهيجان في التقطيع، في التسمية...»⁽¹⁾.

---

(١) " قراءة جديدة للبلاغة القديمة ": رولان بارت، ص: ٧٦.

وارتأى أن مختلف تلك الوجوه ترتد إلى مجموعتين كبيرتين، وهما: مجموعة المترادفات أو المتجاورات، ومجموعة الترصيفات.

ويمكن أن يدرج ضمن المجموعة الأولى فنون بلاغية مثل الاستعارة والكناية والمبالغة... في حين تستقل المجموعة الثانية بالالتفات والإبطاء والاختصار والحذف والإطناب والتكرار والطباق والعكس وغيرها.

غير أن التطور المعرفي والنقدي في أوروبا ساق إلى «موت البلاغة» وإحلال الأسلوبية ثم البنيوية ثم السيميائيات محلها، ونحن لا نريد للتراث البلاغي أن يعرف هذا المصير، خاصة إذا كان له تعلق بإدراك أسلوب الخطاب القرآني، فرعايته واجبة، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولأن رعايته واجبة، فإن إصلاح أمره أوجب، وهو ما سعت هذه الدراسة إلى أن تسهم فيه من حلال رصد بعض الآليات المنهجية المسعفة في ذلك الإصلاح.

قد يذهب البعض إلى أن تقسيم البلاغة إلى ثلاثة حقول (البيان ، المعاني ، البديع) يمثل ، في جوهره، منهجية محورية ، لأنه ينتظم مجموعة من الفنون داخل كل حقل من تلك الحقول، منظورا فيها إلى التقاطعات الحاصلة في مقوم(ضابط) واحد أو أكثر، وبالتالي يتعين الإبقاء على تلك القسمة بدل نقدها .

والحقيقة أن هذا المذهب محتاج إلى ملاحظة المعطيات الآتية:

- لم يأت ذلك التقسيم لمحاصرة ظواهر التكثير والتفريع ، والاقتصار على الأصول والمحاور، وإنما جاء لينشط عملياتها، وفتح الباب أمام إضافات وتفريعات "ذرية" لتلك الفنون والمصطلحات،مما نتج عنه كثير من الاضطراب والتداخل.
- إن الاضطراب والتداخل التي أحدثه ذلك التقسيم الثلاثي لم يكن بإمكانه أن ينشأ أو يستفحل لولا وجوده و" شرعنته" داخل " الملة البلاغية"، وعملا بالقاعدة التي تنص على أن بطلان الفروع يرتد بالبطلان على الأصول، فإن البطلان يرد على ذلك التقسيم الثلاثي باعتباره سببا في ظواهر الاضطراب والتداخل.

وفي دراستنا هاته ، نماذج من ذلك، فما يدخله بلاغي ضمن المعاني ، يدرجه آخر ضمن البديع، والعكس، مما يكشف عن خلل يربك تلقي الطلبة لفنون البلاغة.

الآلية الثانية : اعتبار الذوق والتلقي أساس الاستثمار البلاغي :

فليس استدعاء الناقد للدرس البلاغي بين يدي تحليله للنص قائما على أساس الإقحام والاستعراض العلمي ، وإنما الحرص على تنمية الذوق

لدى القارئ والمتلقي، وإكسابهما الأدوات التي تخول لهما إنجاز تلق جمالي فعال هو الداعي إلى استثمار الدرس البلاغي في تحليل صور النص وأساليبه وتقنياته.

ومن أسف أن تاريخ التدوين والتأليف في البلاغة نحى منحى التقعيد والتفريع القائمين على التمثلات العقلية والمنطقية، وغيب أساسيات منهجية وردت لمحا وإشارات عند رواد البلاغة العربية، مثل ما نجده عند الإمام الجرجاني، فقد أفرد فصلا في خاتمة كتابه " دلائل الإعجاز"، جعله دليلا على أن "العمدة في إدراك البلاغة هو الذوق والإحساس الروحاني"(١)، فلم يقتنص التلاميذ والأتباع هذه الدرة الثمينة، ولم يبلوروها في شكل آليات تحليلية تنمي لدى الطلبة والقراء والمتلقين طاقات التذوق الجمالي للبيان، إلا ما ندر ، مثل العبارة الموجزة التي أطلقها الإمام الطيبي في تأليفه البلاغي حين قرر أن " الإعجاز حاكمه الذوق"(٢)، وليس قوانين البلاغة ومصطلحات القوم وسلسلة الألقاب والتعريفات والتفريعات والتخريجات والاختلافات.

---

(١) " دلائل الإعجاز"، ص: ٤١٨.

(٢) " التبيان في علم المعاني والبديع والبيان": الإمام الطيبي، ص: ٤٧

وفي العصر الحديث ، لفت الشيخ محمد الخضر حسين ، رحمه الله، المشتغلين بالأدب والبيان إلى شرطية الذوق في دراسة البلاغة وتدريسها. وهذا واضح في قوله:" وما زال أئمة البيان يرشدون إلى أن صناعة البلاغة ليست كصناعة النحو، ويلهجون بأن عمادها الذوق والإحساس الرقيق، فهذا الإمام عبد القاهر يقول في " دلائل الإعجاز":" واعلم أنه لايصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ولايجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة". وهذا السكاكي يقول في " مفتاحه":" وكان شيخنا الحاتمي يحيلنا ، بحسن كثير من مستحسنات الكلام إذا راجعناه، على الذوق".."(١)

الآلية الثالثة: تكاملية الدرس البلاغي مع غيره من الآليات والمناهج (نقد منازع الانغلاق وإبراز فلسفة التعايش البلاغي):

وأساس هذه الآلية أن البلاغة العربية لاتدعي كمال بنائها المنهجي والجمالي، وإنما تقدم نفسها صيرورة متطورة من الوعي الفني والجمالي والأسلوبي قادرة على استيعاب طريف المناهج وإدماجها ضمن تليد القواعد.

---

(١) " الأعمال الكاملة ": الإمام محمد الخضر حسين، ج:٧، ص:١٦٥.

ومما يدل على ذلك صيرورتها التاريخية نفسها، فقد بدأت كشفا لبعض الظواهر مع نقاد الشعر، ثم تحولت إلى مباحث محددة المعالم مع ابن المعتز وغيره، ولم تلبث أن عرفت تطورا كميا ونوعيا مع أهل النقد والبلاغة والتفسير.

وقد حاولت أن أرصد هذه الظاهرة في البلاغة العربية، فألفيت أن العديد من المصطلحات والمفاهيم والفنون آيلة من حقول معرفية أخرى مثل المنطق والكلام والتفسير وعلم النقد.

وإذا كان الأمر كذلك، فليس هناك ما يمنع من أن تتطور وتنمو في اتجاه استيعاب مفاهيم ومصطلحات مسافرة من حقل اللسانيات أو السيميائيات أو مناهج تحليل الخطاب المختلفة، أو من نظرية التلقي وغيرها...

وقد يتوهم أن من ينادي بإلحاق هذه المفاهيم والمصطلحات الحادثة إنما يحتاج إلى دليل، وذلك خوفا، بنظرهم ، من أن تتميع مباحث البلاغة ، وتعرف هجنة مقيتة. والحق أن من يرفض التلاقح والتواصل المفاهيمي والمصطلحي بين البلاغة العربية ومحدثات النقد والتحليل هو من يحتاج إلى تقديم الدليل، إذ الأصل في الأشياء الإباحة، والأصل مستصحب إلى أن يقوم الدليل على خلافه.

وهنا، تثار إشكالية استنبات المفاهيم والمصطلحات ، وكيف أن أي مصطلح يحمل معه خلفيته الفلسفية والفكرية، وبالتالي ، فإن ضمان بقاء البلاغة العربية على صفاء دمائها يتسرب إليه غير قليل من الشك.

والحقيقة أن النظر إلى طبيعة المفاهيم والمصطلحات ينقسم إلى نوعين:

نظر أداتي ، ونظر حضاري، أما النظر الأداتي فهو التعامل معها باعتبارها أدوات إجرائية تفيد في التحليل واكتناه أعماق الخطاب. وأما النظر الحضاري ، فهو يشرط ألا يقتبس من المفاهيم والمصطلحات إلا ما تتأكد توافقيته مع منظومة المفاهيم والمصطلحات البلاغية العربية.

والراجح أن البلاغة العربية تحتاج إلى عقول قادرة على المزج بين النظرين بما يخدم تطورها وقوتها المعرفية والمنهاجية، وبما يحفظ لها مكانة سامية في معترك التداول المناهجي والتدافع النقدي.

الآلية الرابعة : نقد ثالوث البلاغة ونبذه (ثالوث البيان والمعاني والبديع):

وعلة ذلك راجعة إلى أن تقسيم البلاغة إلى أنواعها الثلاثة هوتقسيم تاريخي وليس معرفيا، والدليل على ذلك أنه لم يظهر عند رواد البلاغة العربية أمثال الجرجاني والزمخشري وغيرهما ، وإنما نبت مع الافتتان بظواهر التفريع والتجنيس والتكثير. هذا إضافة إلى الإشكالات المعرفية

والمنهجية التي عانت منها البلاغة بسبب ذلك التقسيم، لعل أبرزها حالات التصنيف والإلحاق والتمثيل .فما يجعله هذا البلاغي ضمن البيان، يدخله آخر ضمن البديع ، وما يلحقه الأول بالمعاني ، يجعله آخر من أصول المحسنات البديعية...

لقد شهدت البلاغة نظرتين مختلفتين للعلاقة بين «البديع» و «البلاغة»، نظرة تقوم على أن بينهما عموما وخصوصا، إذ البلاغة عامة، والبديع خاص، وبالتالي فالعلاقة الناظمة لسلكهما هي علاقة التضمن، وذلك باندراج البديع الذي هو نوع أو قسم في البلاغة التي هي جنس بلغة السجلماسي، وأما النظرة الثانية، فتقوم على أنهما مترادفان، ويردان، في مختلف السياقات، بمعنى متقارب.

والراجح أن النظرة «الترادفية» نبتت في حقل البحث البلاغي نبتة متأصلة وقوية، لأن المعطيات الجزئية لذلك الحقل الممتد تشهد بأنها تتقاطع في كونها عناصر تمد الخطاب بمكونات فنية وجمالية ترفع مستواه إلى درجة الحسن فالإعجاز، وهي عناصر تتحد في قوتها الإمدادية، وقدرتها الجمالية، وليس بينها تراتبية في الأفضلية ذهنيا أو وجوديا، فالدور الذي يمكن أن يقوم به التشبيه أو الاستعارة هو نفسه الذي يتحمل مسؤولية إنجازه كل من الفصل والوصل، أو التقديم والتأخير، أو الطباق والجناس، وغيرها

من فنون القول وأساليب البيان.

ومن هذا المنطلق، فقد رفض الرافعي إيلاء بعض الأنواع ميزة متفردة، كأن يقال: «إن القرآن جاء بالاستعارة لأنها استعارة، أو بالمجاز لأنه مجاز،أو بالكناية لأنها كناية»(١)، ورد الأمر إلى نصابه مؤكدا أن الاقتضاء القرآني هو الذي يكسب مختلف الفنون ميزتها وليس العكس. وقياسا على ذلك ، يجوز القول إن الاقتضاء الشعري والروائي هوالذي يكسب تلك الفنون أهميتها ، إذ الأمر لايتصل بالسوق، سوق الفن إلى النص، وإنما الأمر يرتبط بالسياق، سياق التوظيف والاستثمار.

وهذا ملحوظ في قراءة الخطابات الأدبية، قديمها وحديثها، ، إذ لا يمكن أن يعول على تلك الفنون النظرية، وحدها، في اكتناه أسرارها، فما «علوم البلاغة كلها إلا بعض الوسائل في التنبيه إليه»(٢).

ولعل هذه ميزة تحمد للنظرة الترادفية لكل من البديع والبلاغة.

أما النظرة «التضمنية»، فقد أخذت في الانتشار بموازاة التنظير للبلاغة العربية، فمنذ إطلاق ابن المعتز لفظ «المحاسن» على البديع(٣)، وتبعا

---

(١) " إعجاز القرآن والبلاغة النبوية": مصطفى صادق الرافعي، ص: ٢٥٨.

(٢) المرجع نفسه، ص:٢٥٩.

(٣) " البديع": ابن المعتز،ص: ٥٨.

لمقصدية البديع عند السكاكي، وهي «تحسين الكلام»، كما يدل عليه قوله: «وإن تقرر أن البلاغة بمرجعيها، وأن الفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حلة التزيين، ويرقيه أعلى درجات التحسين، فها هنا وجوه مخصوصة، كثيرا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام»⁽¹⁾، واسترسالا مع ما بين هذين البلاغيين، وما خلفهما من آراء وتعريفات، غلب إطلاق مصطلح «البديع» على جانب الحلية اللفظية والزينة الكلامية.

واقتنص شراح السكاكي وأتباعه لفظ «التحسين» الذي ورد عنده في آخر كلامه عن المعاني والبيان، وخاصة بدر الدين بن مالك، ففرقوا بموجبه، بين البديع والبلاغة، وجعلوا الأول فرعا ثالثا، والثاني أصلا، صدر عنه فرعان آخران هما علما المعاني والبيان. إلى درجة أن المتأخرين سلموا بهذه الصفة وآمنوا بذلك التفريع، وأخذوا يفسرون بموجبهما مختلف الظواهر العارضة لهم أثناء تحليل التراكيب والأساليب.

ويكفي أن نتذكر، هنا، تعليل ابن خلدون لأسباب اهتمام المغاربة بفن البديع، فبعدما عرف البديع، وهو تعريف مساوق للتحديد المدرسي، لاحظ أن أهل المشرق أوفر حظا من الاشتغال بعلم البيان، نظرا لتوفر العمران، أما أهل المغرب، فقد مالوا إلى علم البديع، وجعلوه من جملة

---

(١) "مفتاح العلوم": الإمام السكاكي، ص:٤٢٣.

علوم الأدب الشعرية، وقاموا بتقسيم أجناسه وتفريع أنواعه، ثم علل سر اهتمام المغاربة بهذا العلم بولعهم بتزيين الألفاظ، وأن علم البديع سهل المآخذ، وصعبت عليهم مآخذ البلاغة والبيان لدقة أنظارهما وغموض معانيها فتجافوا عنها"(١).

بل وجدنا، في العصر الحديث، من يسلم بالنزعة الشكلية للبديع، وكأن الأمر أضحى عقيدة لا تحتاج إلى إعادة نظر في الأصول والخلفيات الفكرية والنفسية التي أدت إلى ذلك الاعتبار، ومكنت لجران تلك النظرة. فها هو د. تمام حسان، وهو بصدد بحثه المعرفي في أصول اللغة العربية وبلاغتها، واقتراحه للعديد من الوسائل الكفيلة بجعل التراث البلاغي ذا كفاءة عالية في الدراسة والتحليل، نجده يعمق من حدة النظرة الصبغية في

---

(١) " مقدمة ابن خلدون ": ابن خلدون ،ج/ ٣، ص: ١٢٧٦.

وكلام ابن خلدون منقود، لأنه قائم على النظرة التضمنية للعلاقة بين البلاغة والبديع، ومحكوم بنظرة شكلية للبديع، إنه يغفل إسهام المغاربة في علم البيان .يقول د. محمد مفتاح:" إن قول ابن خلدون صحيح في مجمله، لا في تفاصيله، فمن حيث الإجمال، إن الكتب المؤلفة في " فن البيان" قبل ابن خلدون وأثناء حياته يحتل فيها اسم " البديع" مكانة مرموقة،= = وأما من حيث التفصيل، فإن النماذج تثبت أن البيانيين المغاربة لهم باع طويل في البيان"(انظر:"التلقي والتأويل"، ص: ١٦) . مع التذكير بأن المغاربة كانوا يطلقون لفظ البديع بالمعنى الشامل للبيان والمعاني والبديع ، والدليل على ذلك أن مباحث مصنفاتهم كانت تتضمن فنونا تنتمي ، بالمنظور المدرسي للبلاغة ، إلى هذا الحقل وذاك.

قراءة علم البديع، وذلك في قوله: «ويبقى علم البديع، بمجاله المختلف تماما عن المجالين السابقين، فإذا عني علم المعاني ببناء الصرح، وعني البيان بتقديم اللبنات ومواد البناء، فإن علم البديع يعنى بطلاء المعنى وزخرفه، فهو علم طرق التحسين الشكلي»(١).

إن مثل هذه التصورات تجعل أمر البديع هامشيا، حتى ليظن أن البيان الرفيع قد يقوم بدونه، بل تجعل العلاقة بينه وبين البلاغة علاقة تضمن ، مما يجزء البلاغة ويحيلها مزقا فنية.

ولذلك، فقد انتهى نظرنا القاصر إلى جعل نقد ثالوث البلاغة شرطا لازما ومقدمة منهجية ضرورية لاستثمار الدرس البلاغي في تحليل الظواهر الأدبية تليدها وجديدها على حد سواء. وبالقوة نفسها، فإن تضمنية العلاقة بين البلاغة والبديع منقودة لصالح العلاقة الترادفية.

ومن أجل استثمار سليم للآليات البلاغية في تحليل النصوص الأدبية، فإن الأرجح أن يميل الدارسون إلى النظرة الترادفية، لأنها تخلصهم، أصلا، من مشاكل وقضايا واعتراضات ليس من دور لها إلا أن تعيد إنتاج الخلافات القديمة. وذلك أن الأصل دائما، هو ماذا أفاد ذلك الفن في إدراك المتلقي لأسرار الخطاب، أما أن يتساءل عن أصله وفصله، ونسبه

---

(١) "الأصول": د. تمام حسان ، ص: ٣٩٠.

وعشيرته، وهل هو فن من علم المعاني أو البيان أو البديع، وفي أي خانة صنفه العالم الفلاني وفي أي إطار أدخله أستاذه أو تلاميذه؟؟ فليس تحت هذه القضايا النظرية فائدة عملية. وقد نهينا، في سياق التخلق بآداب العلم والتعلم، عن الاشتغال بما ليس تحته عمل.

وللتمثيل، وهو تمثيل قد يكون فيه من السخرية المريرة أضعاف ما فيه من فوائد التمثيل. نشير إلى الإشكال المنهجي الذي غاب عن بعض الشراح، فخلطوا بين الأمور خلطا غير مقبول، فقد ذكر السكاكي فن "الالتفات"، وأشار إلى أنه سبق عرضه له في المعاني، وجاء صاحب «مواهب المفتاح»، فجعل الالتفات داخلا في علم البديع باعتبار أول، وفي علم البيان باعتبار ثان، وفي علم البديع باعتبار ثالث، فمن حيث اشتماله على نكتة وهي خاصية التركيب، يعد من علم المعاني، ومن حيث إنه إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح والخفاء، فهو من علم البيان، أما من حيث كونه يحسن الكلام ويزينه، فهو من علم البديع⁽¹⁾.

فكيف يمكن لطالب هذا العلم والمشتغل به أن يضبط أصوله وفصوله في ظل هذا الاضطراب النسبي الذي ليست له فوائد ترجع بالنفع على المتلقي والدارس اللذين يرومان أن يستمدا من البلاغة العربية ما يسعفهما في تمثل الجمال الأدبي؟

---

(١) "مواهب المفتاح"، ضمن "شروح التلخيص"، ج/ ١، ص: ٤٦٤.

إن نشأة البلاغة العربية تقوم شاهدا على ضرورة فهم البديع باعتباره مرادفا للبلاغة، ومن ثم إهمال التقسيم الثلاثي، وهناك أدلة قوية تدعم هذه النظرة الترادفية:

أ – عندما تحدث الجاحظ عن البديع الذي استولى على بعض المحدثين في عصره، أورد له نماذج وشواهد تتعلق بالاستعارة والمجاز، وهما مبحثان ينتميان، لاحقا، إلى علم البيان، وعندما ذكر تعريف بعضهم للبلاغة، وحصرها في معرفة الوصل والفصل، فإن البلاغة، بهذا المعنى، تحيل على فن يصنف في دائرة المعاني، وقد أطلق على هذا بلاغة وبديع، فدل على ترادفهما.

ب – عندما ألف ابن المعتز كتابه «البديع»، جعله مشتملا على فنون مختلفة مثل الاستعارة والطباق والجناس، ورد الأعجاز على الصدور، والمذهب الكلامي، والالتفات، والاعتراض، وحسن الخروج، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، وتجاهل العارف، والهزل الذي يراد به الجد، وحسن التضمين، والتعريض، والكناية، والإفراط في الصفة، وحسن التشبيه، وحسن الابتداءات.

ولو حاولنا تصنيف هذه الفنون وفق الثالوث البلاغي المشهور، لاقتنص كل علم فنونا، مما يدل، في نهاية المحصلة، على أن ابن المعتز

استعمل البديع بمعنى مرادف للبلاغة، وإلا كيف صح أن يجعل التشبيه من محاسن الكلام، وهو من صلب علم البيان؟ وكيف جاز له أن يجعل الطباق والجناس والمذهب الكلامي أصولا في البلاغة، مع أن النزعة التقعيدية أخرت ترتيبها، وجعلتها من المحسنات اللفظية أو المعنوية داخل علم البديع الذي لا يلتفت إليه إلا بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال.

جـ - وقد تبعه في هذا النهج آخرون، ويكفي أن يعلم أنه، حتى مع الاتجاه التقعيدي المدرسي، كان يطلق مصطلح «البديع» مرادفا للبلاغة في أكثر من مناسبة، ومن ثم، فقد أدخل ابن أبي الإصبع الاستعارة والتشبيه ضمن البديع، وهما من البلاغة البيانية، وتحدث عن الفصل والوصل في باب «حسن التخلص»، والأول من المعاني، والثاني أدخله أصحاب النزعة التصنيفية ضمن البديع.

واستنادا إلى هذه المعطيات، فالراجح أن د. أحمد مطلوب لم يكن مبالغا حين أعلن بأن «البديع، في القرون الستة الأولى للهجرة، كان يدل على فنون البلاغة المختلفة»(١).

د - إن رائد البلاغة العربية، وهو عبدالقاهر الجرجاني، كان متحررا من أي

---

(١) " معجم المصطلحات البلاغية وتطورها": د. أحمد مطلوب ،ص: ٢٢٣.

نزعة نحو التصنيف الثلاثي، أو التقعيد التراتبي لفنون البلاغة كلها، فقد «سلك المزاوجة والتقسيم والتشبيه المتعدد في سلك واحد، حين جعلها من النظم العالي الذي يتحد في الوضع ويدق فيه الصنع، فهو لايفرق، في النظم، بين لون بديعي ولون بياني، طالما أن كلا منهما يزيد من حسن النظم ويرفع من شأنه ويعلي من قيمته»(١).

فهو القائل عن أحد التشبيهات بأنه «لم يطلب إلا لكثرة ما فيه من التفصيل»(٢)، ومعلوم أن التشبيه، عند السكاكي وشراحه، في واد، والتفصيل في واد آخر(٣).

هذه كلها مسوغات تتضافر لتعلي من القيمة المنهجية والنقدية لمقترح أن تظل العلاقة بين مصطلحي «البديع» و«البلاغة» علاقة ترادفية، يمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر في مختلف سياقات التداول ومساقات الاشتغال، لأن هذا البعد الترادفي مخلص لحقل البلاغة، لا محالة، من مختلف الطفيليات والأعشاب التي لم تنم نموا طبيعيا، ولا تتوفر على فائدة

---

(١) " دراسات منهجية في علم البديع":د. شحات محمد أبو ستيت،ص:٢٦٣.

(٢) "أسرار البلاغة": الإمام عبد القاهر الجرجاني:" ص: ١٨٦.

(٣) انظر حديث الإمام الجرجاني عن الاستعارة والتمثيل في :" دلائل الإعجاز"، ص: ٥٣-٥٤، والتعريض والكناية إلى جانب المجاز والاستعارة في صفحة:٥٥.

راجحة، وليس لها من وظيفة إلا أن تعيق تمثل البنية الجمالية لذلك الحقل، واكتناه أسرار الخطابات وفق أجهزتها التحليلية والإدراكية، ناهيك عن أنه، أي البعد الترادفي، وسيلة لتجاوز إشكالات الأقدمين في التعريف والتفريع والتصنيف والتمثيل والنسبة والإلحاق، والمرجو أن يأخذ الدرس البلاغي بهذا، فمتى أطلق مصطلح «البديع»، فالمراد به «البلاغة»، والعكس صحيح، وليتم إلغاء الإحالة الضيقة إلى القسم الثالث من أقسام البلاغة، فلم يقم التقسيم على أصل علمي، ولم يتفق على أنواع كل صنف، والخلاف منتج للخلاف، وموقع في ما ليس تحته عمل، وفي ما لا غناء فيه لتحليل الخطاب الأدبي وتذوق بيانه.

الآلية الخامسة: إرجاع الدرس البلاغي إلى أصله الوسائلي:

فأصل البلاغة أنها وسيلة وذريعة إلى اكتناه أسرار البيان وتذوق جمالياته، لكن المقررات الدراسية بالتعليم الثانوي والجامعي بالبلاد العربية جعلتها غاية تدرس، وتستجلب الشواهد الشعرية والنثرية إلى التدليل على وجودها وأنواعها وأصنافها، مهما كانت شواهد خاضعة لمنطق الصناعة والتكلف، عارية عن جوهر البيان والإبداع.

وقد كان هذا حال البلاغة في سياق الثقافة الغربية، فقد حشرت في ميدان تعليمي، وصارت قواعد تدرس لذاتها. يقول رولان بارث في نقد

هذا الوضع:" البلاغة ظافرة بهيمنتها على التعليم، البلاغة محتضرة، لأنها بانحصارها في ذلك القطاع، أخذت تفقد قيمتها الثقافية، وما أدى إلى فقدان الاعتبار هذا هو ارتقاء قيمة جديدة هي البداهة، بداهة شخصية.. وبداهة عقلانية.. وبداهة تجريبية.. وإذا كانت البلاغة مقبولة (لدى المذهب اليسوعي) فإنها لم تعد تعتبر منطقا، بل لونا ومحسنا فحسب.."(١)

والمستقري للمقرارات الدراسية في الثانويات والجامعات العربية يلحظ طغيان النظرة الغائية للبلاغة، وضمور النظرة الوسائلية، حيث يساق تعريف الفن البلاغي، وعادة ما يكون تعريفا مختصرا يراد من الطلبة حفظه واستظهاره، ثم بعد ذلك تساق نماذجه من القرآن والشعر والنثر، بدل أن تكون تلك النماذج هي المنطلق في تحليل الأساليب الفنية التي صار لها اسم بلاغي يحدها به ، ويميزها بمقتضاه عن غيره من الظواهر والأساليب.

ولقد طغت النظرة الغائية للبلاغة إلى درجة أن بعض العلماء قديما، كان يبتكر "فنا" بلاغيا ما، وإذا لم يجد له نماذجه في القرآن الكريم والشعر العربي، بادر إلى نظم ما به يكون الفن موجودا وشرعيا.

وكأن القصد الأول والأساس أن يضبط مفهوم الفن وتحكم أنواعه،

---

(١) " البلاغة القديمة":رولان بارث، ص: ٨٤.

ثم يؤتى أخيرا بشواهده، وغالبا ما تكون مجتزأة من سياقها، مما نتج عنه أن «طغت النظرة الجزئية التي تعزل الشواهد والأمثلة عن سياقها»⁽¹⁾، وهذا تصرف يُخِلُ بقدر كبير من مزايا بلاغة النصوص، فضلا عن كونه يعطي الانطباع ببدهية إمكانية إدراك جزئيات الخطابات مفصولة عن نظمها الحاف بها، والمحدد، إلى حد كبير، لدلالتها.

وهكذا هيمن التجزيئ على حساب النظرة الكلية البنائية للخطاب، وصارت الغاية وسيلة، والوسيلة غاية، ومن المعلوم أن هذا خرق لمنهجية البحث في البلاغة، وقلب للقاعدة، إذ بعدما كان البلاغيون ينطلقون في جهودهم من الخطاب، أخذوا يصدرون عن القواعد، وقد كان لهذا الشأن تأثير كبير على مسيرة البلاغة، حيث انفصلت مباحثها عن التحليل والتفسير، وأضحت علما مستقلا قائم الذات، مستوي الأركان، مثل حقول علوم الآلة الأخرى كالنحو والصرف والعروض.

ومعلوم أن للعلوم غايات تسعى إلى الوصول إليها، وتتخذ وسائل مساعدة على تحقيقها، ولأن البلاغة وصلة وذريعة إلى إدراك أسرار البيان في القرآن والخطاب الأدبي، فقد كان من البدهي أن يوظفها العلماء والبلاغيون، غير أن الدرس البلاغي ، في حركته التاريخية، قلب هذا

---

(١) "بديع القرآن ومصطلحاته: تنقيح وتجديد في الترتيب": د. أحمد أبو زيد، ص:٣٧٨.

الوضع، فجعل البلاغة غاية في ذاتها، تصنف فيها المؤلفات، وتعقد لها المباحث والأبواب، وينشأ حولها الخلاف، وتقوم مؤلفات لاحقة لتتجاوز القصور والنقص الوارد في الكتب المتقدمة، وخرج الخطاب ، سواء أكان قرآنا أو شعرا، من أن يكون غاية الاشتغال البلاغي إلى أن تحول إلى مجرد وسيلة وشواهد تدعم مشروعية القول بوجود تلك الفنون، وتزكي تقسيم هذا البلاغي لفن معين إلى أضرب متعددة، أو تفرد آخر بالاهتداء إلى ما لم يهتد إليه غيره من صنوف البديع وأنواع المحسنات.

وإن المرء ليستطيع أن يخمن بأن جزءاً كبيراً من الخلاف البلاغي مرده إلى اعتماد خطة التقعيد، واتخاذ الخطاب ، القرآني والأدبي على حد سواء، مجرد شواهد، ولو أنهم حكموا المنهجية الأصيلة، وهي أن الفنون، التي يبحثون لها عن قواعد وحدود وأقسام، مجرد أدوات تساعد على فهم الخطاب، ووسائل تمهد السبيل إليه، لزال بينهم خلاف كثير، ولتخلص الدرس البلاغي من رهق مرير.

ثم إن الجري خلف القواعد والفنون من شأنه أن يلحق حاسَّة الذوق بالضمور، وذلك لأن البلاغي منهمك في إحكام القاعدة أولا، وهو إحكام عقلي صرف، وتبقى النصوص غائبة، فلا يساعد القارئ على تذوقها واستشعار جماليتها، وليس للذوق حياة إلا بانتهاج سبيل التحليل، وجعل

القواعد مجرد وسائل مساعدة، إن التماس البلاغة بين سطور التفسير «يخلصنا من كثير من سلبيات طريقة المتكلمين والفلاسفة في درس البلاغة حين يلامس الباحث صورها مبتدئا من النص لا من شيء آخر دخيل عليه، والبلاغة، إن لم تنهض بالذوق واستشعار الباحث لجمال النص، فليس من وراء دراستها إلا العناء والكد، وهذا هو حال المتأخرين، وجهوا همتهم لدراسة مجموعة من القواعد التي خلفها الشيخان السكاكي والخطيب»⁽¹⁾.

والدعوة إلى إرجاع الدرس البلاغي إلى أصله الوسائلي يعني أن مدرس البلاغة للطلبة مطلوب منه أن يكشف عن بنية النص بالكامل، ويبرز دور مختلف المكونات في خدمة تلك البنية، وحين يضع اليد، بمشاركة طلبته وتفاعلهم، على فن من الفنون البلاغية، يحلل عناصره، ويربطها بالمستوى الدلالي للخطاب، ثم يمكنه ، آنذاك، أن يقدم له اسمه ورسمه وتعريفه في البلاغة العربية، ليكون المنطلق هو النص، والوسائط هي التحليل ، والخلاصة هي التعريف، وليس العكس.

وهكذا تكون الأدوات الموضوعة بين يدي الطالب هي التحليل والتأمل والتفسير، وليس صياغات لفظية ، وقد تكون منطقية جافة، لتعريفات الفنون لاتمكن الطالب من ولوج عالم اكتناه جماليات النصوص والتفاعل الجمالي مع فنياتها .

---

(١) من مقدمة محقق كتاب:" مقدمة تفسير ابن النقيب"،ص:٤٦-٤٧.

الآلية السادسة: اعتبار اقتران البلاغة بالشعر والقرآن قديما ظرفا تاريخيا وليس اختصاصا معرفيا:

هناك دعوى معاصرة أطلقها د. حميد الحميداني من المغرب في كتابه " أسلوبية الرواية" تقوم على المصادرة الآتية: " لا أحد يجرؤ على ادعاء أنه يمكن، استنادا إلى البلاغة التقليدية، عربية كانت أم غربية، أن يبني نقدا بلاغيا أو أسلوبيا للرواية الحديثة المعاصرة"(١) ، فمثل هذه الدعوى تتعامل مع البلاغة العربية على أساس أنها معطيات تاريخية مغلقة أدت دورها مع النص الشعري والخطاب القرآني ثم انتهت صلاحياتها، بينما الوضع العلمي يقتضي التعامل معها باعتبارها معارف وآليات منهجية وبيانية متلبسة بالنص، مهما كان شكله البنائي، شعرا أو رواية أو خطابة أو مسرحية...

والحاصل أن مآلات الدرس النقدي الروائي، مثلا، في العصر الحديث تؤكد إمكانية استدعاء آليات فنية ومصطلحات جمالية من الدرس البلاغي القديم تسعف في تحليل النص الروائي ، أو على الأقل تسعف في الإسهام في ذلك التحليل إذا ما صادفت ناقدا يكون حرصه على استجلاء الأسرار الفنية والجمالية للنص مقدما على حرصه على الافتخار

---

(١) "أسلوبية الرواية": د. حميد الحمداني، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط:١، ١٩٨٩ص:٦.

ببضاعته الحداثية، ويكون هذا التقديم مدعاة إلى استثمار مختلف الآليات، تليدها وجديدها، دون التفات إلى منطق تصنيفها ضمن أصالة تراثية أو حداثة غربية.

ومن تلك الآليات والمصطلحات مفهوم الاستهلال وحسن التخلص والمشاكلة والاستطراد والالتفات والمقابلة والحذف والكناية والتورية والإيهام .

فمهوم الالتفات تعومل معه على أنه مكون أسلوبي بموجبه يتم الانتقال المفاجئ من ضمير إلى ضمير ، بينما هو ، في الأصل، يمكن اعتباره مكونا سرديا ، بموجبه يتم الانتقال من زمن إلى زمن عبر تقنيات الاسترجاع أو الاستباق.

وقد نظر إلى المقابلة باعتبارها علاقة تضاد بين مفردتين، بينما الأصل أنها تضاد بين موقفين وحالتين ورؤيتين وغيرها من الظواهر التي يزخر بها المتن الروائي.

والحذف ليس حدفا لغويا أو تركيبيا فقط، بل هو حذف في الأحداث والوقائع والوصف والحوارات، وما حديث نظرية التلقي، مثلا، عن البياضات ومواقع اللاتحديد في النص إلا شكل من أشكال الحذوفات التي ترد على النص الأدبي، انتبه النقاد والبلاغيون القدامى إلى الحذف اللفظي والتركيبي منها، والطريق لاحب لاكتشاف مظاهر جديدة من تلك الحذوفات.

الآلية السابعة : الانفتاح على معطيات الدرس الأسلوبي والمناهج الحديثة في تحليل الخطاب داخل في باب المصالح المرسلة القاصدة إلى تحقيق التمكين للبلاغة العربية وتطويرها :

يعلمنا الدرس الأصولي قيما عميقة الأثر ، فقد وجد العلماء أنفسهم إزاء حتمية تاريخية ومنهجية، تتمثل في ضرورة الاهتداء بمقاصد الشريعة في الاستجابة للنوازل والأقضية والوقائع التي ظهرت في بيئة المسلمين ، ولم يكن للأوائل عهد بها، وكان من نتائج ذلك اهتداؤهم إلى أدوات منهجية تسعفهم في منهجية التنزيل السليم لهدايات القرآن الكريم والسنة النبوية على واقعهم، من مثل القياس والاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب.

وقياسا على هذا الوضع، فإن علماء البلاغة محتاجون إلى أن يواجهوا مستجدات البيان وحداثة الإبداع بأدوات مسعفة. وبالتالي،فإن انفتاح الدرس البلاغي على محدثات المناهج والآليات إنما هو داخل في باب المصالح المرسلة التي لم تشهد لها الشرعة البلاغية بالإلغاء، مادامت مصلحتها في تحليل النصوص راجحة .

وهذا لايتم إلا بشرطين:

أولا: ألا تكر هذه المناهج والآليات الحديثة على أصول البلاغة بالنقد أو الإلغاء أو الإبطال، لأن ذلك من شأنه أن يوقع في الدور الذي لا ينتج معرفة ولايطور منهجا، فليس ادعاء قصور البلاغة العربية بأقوى من ادعاء بدعية المناهج الحديثة، ولن يعدم أي طرف في حشد الأدلة المقوية لادعائه.

الشرط الثاني: أن يكون النص ، ميدان التحليل، يقتضي ذلك الاستدعاء ويستوجب ذلك الانفتاح ، وليس من باب التشهي الشكلاني التجريبي الذي نرى أثره في العديد من الدراسات التحليلية التي حولت النقد إلى "لعب" بالرسوم والأشكال والمصطلحات والبيانات والجداول ، ناهيك عن " عجمة" طاغية في الأسلوب والاستدلال، جهلا من هؤلاء بأن النص بيان، وأن مايتوسم فيه وسيلة الإبانة عن البيان لابد أن يكون مبينا في نفسه قبل أن يبين ما في غيره.

الآلية الثامنة: سد ذريعة التدريس التقعيدي للبلاغة لأنه يفضي إلى قتل البلاغة وتجميدها وتجزيئها:

وذلك أنه بالنظر إلى السلبيات المتحققة في منهج تدريس البلاغة العربية قواعد منفصلة عن بعضها البعض ، وأبوابا مستقلة عن أصولها ومقاصدها، فإن الواجب البلاغي يقتضي سد هذه الذريعة لأنها وسيلة

مفضية إلى قتل البلاغة وتجميدها ، وجعلها محط سهام المنتقدين القائلين بتاريخيتها ونفاد أدوارها .

وقد عرفت البلاغة ، بسبب ذلك ، جمودا في فنونها وتعاريفها، لكن أخطر داء إنما تمثل في إيراد الشواهد مجتزأة من سياقها، فضاع معها المعنى الكلي للخطاب.

ومعلوم أن أهم ما تميزت به مناهج تحليل الخطاب في الدراسات النقدية الغربية الحديثة حرصها على إدراك الوحدة الكلية للخطاب،والعمل على تمكين القارئ من القدرة على أن يكون" قارئا جوالا" ، بمفهوم نظرية التلقي، يسافر مع النص من أوله إلى آخره ، ذهابا وإيابا، لتلمس العناصر المشكلة للوحدة الدلالية والموضوعية له.

ولايستطيع أحد أن يدعي أن البلاغة العربية يمكن أن تصل إلى هذا الاقتدار المنهجي في ظل مسلك التجزيء والتدريس التقعيدي لفنونها.

الآلية التاسعة : إنهاء أدواء التداخل والتوارد والاضطراب المفاهيمي والمصطلحي مقدمة لتجديد البلاغة العربية ، باعتبار أن ما لايتم الواجب إلا به فهو واجب :

إن البلاغة العربية تعيش بعض الأزمات ممثلة في كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد وكثرة المفاهيم للمصطلح الواحد، فضلا عن التداخل

بينها والتوارد في شواهدها، وطغيان النسقية المنطقية في منهجها، وبروز النظرة الشكلية إلى فنونها...

ولن تتقوى البلاغة في سياق انتشار العديد من المناهج الأسلوبية وتحليل الخطاب والتفكيك إلا بتعافي البلاغة من تلك الأدواء، إعمالا للقاعدة التي تقضي بأن ما لايتم الواجب إلا به فهو واجب.

ومن المعلوم، بداهة، أن تحصيل أي علم إنما هو ممتنع أو متعسر في ظل تداخل مصطلحاته، واضطراب دلالاتها، وهذا يسوق إلى الاقتضاء المنهجي الآتي: إن من شروط التحصيل العلمي الدقيق للدرس البلاغي والإبقاء عليه حيا قويا مفيدا أن تنقح مصطلحاته، وتهذب مباحثه ويحسم في أدواء التداخل والتوارد والاضطراب الدلالي في فنونه.

والحقيقة أن الدرس البلاغي يعيش مستوين اثنين في أزمة علاقة المصطح بالمفهوم، وهما:

- تعدد المصطلح للمفهوم الواحد.
- تعدد المفهومات للمصطلح الواحد.

فمن البديهي، في علم الاصطلاح، أن يكون لكل مفهوم مصطلح منضبط يدل عليه ويعينه في معترك المخاطبات والإشارات، إذ «المعنى

الاصطلاحي يتصف بصفة الخصوصية، ويجب، من ثم، أن يكون واضحا دقيقا، ودالا على معنى واحد غير متعدد »⁽¹⁾، بخلاف الكلمات التي يستوعبها المعجم اللغوي، فهي تمتاز بالتعدد الدلالي حسب تنوع المساقات التي ترد فيها.

إن المصطلحيين مجمعون على أن المصطلح «لابد أن يكون بدلالة واضحة وواحدة في داخل التخصص الواحد»⁽²⁾، ومن واجبه أن يكون محدد الدلالة، بحيث يقتضي معناه بمجرد ذكره مفردا، ومفصولا عن سياقه، بخلاف كلمات المعجم.

لكن الدرس البلاغي لم يحترم هذه الشروط، ولم يقو على أن يحافظ لكل مفهوم بمصطلحه بغية تجنب الخلل والتداخل والالتباس، ووجدنا، على عكس ذلك، مظاهر من الاضطراب، أضعفت من عطائه، وانتقلت به إلى صورة غير محمودة، ويكفي أن نعلم أن بعض المفاهيم أصبحت لها مصطلحات كثيرة، كما أن بعض المصطلحات أضحت تشير إلى مفهومات مختلفة.

ومن المعلوم، بداهة، أن اختلاط الأسماء والمسميات داء يسوق،

---

(١) " المصطلح النقدي في نقد الشعر":د. إدريس نقوري، ص:٨.

(٢) " الأسس اللغوية لعلم المصطلح":د. فهمي حجازي، ص:١٢.

حتما، إلى فساد في الدراسة والتحليل والاستنتاج، بل إنه يفسد العملية التواصلية برمتها، إذ قد يطلق المصطلح ويراد به غير المفهوم الذي أطلقه غيره، وقد يستعمل البلاغي الواحد أكثر من مصطلح مقابل مفهوم واحد.

بيان ذلك أنه في القرن السابع للهجرة الذي عرف نشاطا كبيرا في مجال التأليف في بديع القرآن، حصل التنبيه على هذه الظواهر السلبية، وكان بعض العلماء مدركا لأزمة الخلل والاختلاط، ساعيا إلى تجنبها، ويمكن الاستشهاد، هنا، بنص لابن أبي الإصبع له دلالة كبرى في هذا المقام، يقول، وهو بصدد سرد مصادره ومراجعه المعتمدة في دراسته، «... وبديع شرف الدين التفاشي، وقد جمع فيه ما لم يجمع غيره لولا مواضع نقلها كما وجدها، ولم ينعم النظر فيها، فانتقد عليه فيها ما انتقد على غيره، وبعض الأبواب التي تداخلت عليه، وبديع ابن منقذ على ما فيه من التوارد والتداخل وتسمية أقسام الباب الواحد أبوابا، وضم أنواع المآخذ وأصناف العيوب إلى المحاسن، ومخالفة الشواهد والتراجم إلى فنون من الزلل وضروب من الخلل، يعرف صحتها من وقف على كتابه، وأنعم النظر فيه، وتدبر جملة معانيه، وإن كان قلما رأيت في هذا الفن كتابا خلا من موضع نقد بحسب منزلة واضعه من العلم والدراية، فمن قليل ومن كثير، وكل أحد مأخوذ من قوله ومتروك إلا من عصم الله سبحانه من أنبيائه صلوات الله عليهم

وسلامه، وما أبرئ نفسي، ولا أدعي سلامة وضعي، دون أبناء جنسي، غير أني توخيت تحرير ما جمعته جهدي، ودققت النظر حسب طاقتي ووسعي، فتجنبت التداخل وتحرست من التوارد، ونقحت ما يجب تنقيحه ...»(١).

الظاهرة الأولى: تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد.

يقصد بهذه الظاهرة أن من عادة المفهوم أن يكون له رمز لغوي واحد يحيل إليه، ويستحضر في أذهان المشتغلين بالعمل الذي ينتمي إليه ذلك المفهوم، إلاَّ أن مفاهيم يصير لها أكثر من مصطلح يعرفها ويدل عليها بسبب عوامل تاريخية أو معرفية.

وتكون النتيجة أن الواقع الاصطلاحي يعاكس القواعد النظرية في الاصطلاح، إذ القاعدة تنحو نحو التضييق، أو الحصر بالمعنى العلمي، في حين ينفلت الواقع جهة التوسع والتعدد الاصطلاحي.

المثال الأول: **مفهوم تجاهل العارف**، صار له أكثر من مصطلح، وهي: تجاهل العارف، وسوق المعلوم مساق غيره، وإخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة لضرب من المسامحة وحسم العناد، وإرخاء العنان، والإعنات.

---

(١) "بديع القرآن": ابن أبي الإصبع، ص:١٣.

المثال الثاني: **مفهوم الجناس**: أصبح له ، في التراث البلاغي، مصطلحات عدة، منها: الجناس، والتعطف ، والمطابقة.

المثال الثالث: **مفهوم الطباق،** انتهت البلاغة إلى إطلاق ثلاثة مصطلحات عليه، وهي الطباق ،والتكافؤ ، ومجاورة الأضداد.

المثال الرابع: **مفهوم الالتفات،** صار عنده مصطلحات كثيرة ، منها الالتفات، والانصراف، والعدول، والصرف، وخطاب التلون، ومخالفة مقتضى الظاهر، وشجاعة العربية.

وقد ورثت الدراسات المعاصرة هذا الكم من المصطلحات، ولم يتقرر، بعد، أي المصطلحات أجدر بالإعمال، وأيها أحق بالإهمال.

الظاهرة الثانية : تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد.

إذا كان الأمر مقبولا، نسبيا، بخصوص تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، فإنه يعتبر نقيضا للضبط وسلامة التواصل إذا تعلق الإشكال بتعدد المفاهيم واختلافها مع أن لها مصطلحا واحدا عند المهتمين.

وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في أنها لا تلمس الجانب الصيغي من المصطلح، إذ قد يلاذ بقاعدة «لا مشاحة في الاصطلاح» للقبول بالتعدد الاصطلاحي للمفهوم الواحد، وإنما تنخر في عمق العملية الاصطلاحية،

وتحدث اضطرابا في المفاهيم والمدركات والدلالات المتلبسة بصيغها، إذ كيف يعقل أن يستعمل مصطلح واحد داخل مدونة بلاغية بمفهوم مخصوص، ثم يأتي بلاغي آخر، فيستعمل، في مدونته، المصطلح نفسه، لكنه يمحضه للدلالة على مفهوم مغاير للمفهوم الأول؟

لقد عانت البلاغة العربية من هذه الأدواء، والنماذج الآتية خير دليل على خطورتها المهددة لأركان هذا العلم.

المثال الأول: مصطلح المطابق: صارت له المفهومات الآتية: مفهوم التضاد والتقابل بين المفردات، ومفهوم ما يشترك في لفظة واحدة بعينها (مع أن هذا هو مفهوم الجناس).

المثال الثاني: مصطلح التضمين: أصبحت له مفهومات عديدة، منها: «تضمين الكلام هو حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه»(١)، ومنها أن «يضمن المتكلم كلامه لفظة من بيت أو جملة مفيدة منه، أو جزءا عروضيا، أو مازاد على ذلك، بشرط ألا يبلغ المقدار المضمن نصف بيت يشير إلى ذلك البيت أو إلى القصيدة التي البيت منها»(٢)،

---

(١) " النكت في إعجاز القرآن": الرماني ،ص: ١٠٤.

(٢) "بديع ابن منقذ": ابن منقذ، ص:٣٥٠.

ومنها: أن «يضمن الآيات والأخبار النبوية»(١) في الكلام الأدبي، شعرا أو نثرا، جزئيا أو كليا، وهو «الاقتباس»، ومنها: تضمين الإسناد وهو أن يكون البيت الأول مسندا إلى الثاني فلا يقوم الأول بنفسه، ولا يتم معناه إلا بالثاني(٢).

والنماذج كثيرة، لكننا نقتصر على هذه الأمثلة للوقوف على أن من شروط تفعيل الأدوار التحليلية والتذوقبة للبلاغة العربية أن تعتمد آلية نقد التوارد والتداخل والاضطراب الحاصل بين المفاهيم ومصطلحاتها.

الآلية العاشرة: استصحاب الأصل الدلالي لمعنى البلاغة:

ويقصد به أن من المعاني الأصلية للبلاغة البلوغ، والسؤال هنا هو: بلوغ ماذا؟

والجواب هو ثلاثي الأبعاد:

- بلوغ الأديب أن يعبر عما بداخله.
- بلوغ المتلقي أن يدرك ما بداخل الأديب من خلال قراءته للنص.
- بلوغ النص أن يُبلغ للمتلقي مكنون الأديب من خلال وسائله الإيقاعية والتصويرية والأسلوبية (بما فيها الأوجه البلاغية).

---

(١) " المثل السائر": ابن الأثير، ج/ ٣، ص: ٢٠٠.

(٢) " الوافي في العروض والقوافي": التبريزي، ص: ٢٤٨.

فالدرس البلاغي المنشود محتاج إلى استصحاب هذا الأصل الدلالي لمفهوم البلاغة، وسيدرك، حينها، بأن كل ما من شأنه أن يساعد على ذلك البلوغ ثلاثي الأبعاد فهو داخل، اقتضاءا، في مسمى البلاغة ومشمولاتها ، سواء كان ينتمي إلى التراث البلاغي القديم، أم انتسب إلى المناهج الحديثة.

إن الآليات العشر التي اختصت الدراسة بتحليلها إنما هي آليات ينتظر منها فتح حوار جاد حول واقع الدراسات البلاغية العربية وآفاقها، حوار لايبخس العطاء التاريخي والجمالي لجهود العلماء والبلاغيين حقه، كما لايستهين بالتطور المعرفي والمنهجي الذي لحق الأطر النظرية والتحليلية للدراسات النقدية المعاصرة.

ولعل من الغايات الاستراتيجية لهذه الندوة الكريمة أن يكون لها فضل السبق إلى التنبيه على الوضع ، وشرف الإسهام في جمع أهل الاختصاص ليقدموا مقترحاتهم في جو علمي هادئ.

مصادر الدراسة ومراجعها

- أبجديات البحث في العلوم الشرعية: د.فريد الأنصاري، منشورات الفرقان، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط: ١، ١٩٩٧.
- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط: ١٩٨٨.
- أسرار البلاغة: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٩٩١.
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح:د. فهمي حجازي، مكتبة غريب، مصر. ط:١٩٩٣.
- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية:د. حسن طبل، ط: ١٩٩٠.
- الأشباه والنظائر: الإمام السيوطي.
- الأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: د. تمام حسان، دار الثقافة، البيضاء، ط: ١، ١٩٨١.
- إعجاز القرآن: الإمام الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط: ٣، ١٩٧٨.
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٩، ١٩٧٣.

- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، تحقيق: د. محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط: ٣، ١٩٩٢.
- البديع: ابن المعتز، تحقيق: اغناطيوس كراتشقوفسكي.
- بديع القرآن: ابن أبي الإصبع، تحقيق: محمد حنفي شرف، نهضة مصر، القاهرة.
- البديع: المصطلح والقيمة: د. عبدالواحد علام، مكتبة الشباب، مصر، ط: ١٩٩٠.
- البرهان في علوم القرآن: الإمام الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبرهيم، دار الفكر، بيروت، ط:٣، ١٩٨٠.
- البلاغة القديمة: رولان بارث، ترجمة عبد الكبير الشرقاوي، نشر الفنك، ط:١، ١٩٩٤.
- البيان والتبيين: الجاحظ. تحقيق: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط ٣. ١٩٦٨.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: ابن الزملكاني، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط: ١، ١٩٦٥.
- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان: شرف الدين بن محمد الطيبي. تحقيق، د. هادي عطية مطر الهلالي. عالم الكتب، بيروت. ط١. ١٩٨٧.

- التعريفات: علي الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي. ط ١، ١٩٩٢.
- التلقي والتأويل: د. محمد مفتاح. المركز الثقافي العربي، البيضاء، ط ١ ١٩٩٤.
- التناسب البياني في القرآن: دراسة في النظم الصوتي والمعنوي: د. أحمد أبوزيد. منشورات كلية الآدب والعلوم الإنسانية. الرباط. ط١، ١٩٩٢.
- حاشية الدسوقي على شرح السعد: الدسوقي، ضمن شروح التلخيص، دار السرور، بيروت.
- دراسات منهجية في علم البديع: د. الشحات محمد أبو ستيت، دار خفاجي للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٤.
- الرسالة الشافية في الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز. (مذكور).
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: العلوي اليمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٩٨٠.
- شرح القواعد الفقهية: الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ط/ ٢، ١٩٨٩.
- عروس الأفراح: الإمام السبكي. (ضمن شروح التلخيص) (مذكور).
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيق. تحقيق د. محمد قرقزان. دار المعرفة، بيروت، ط١: ١٩٨٨.

- فصول: مجلة تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد:٣-٤، مجلد:٧، شتنبر ١٩٨٧.
- في ظلال القرآن: سيد قطب. دار الشروق، بيروت، ط٩. ١٩٨٠.
- قراءة جديدة للبلاغة القديمة: رولان بارث، ترجمة: عمر أوكان، دار إفريقيا الشرق، المغرب، ط: ١، ١٩٩٤.
- كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري، تحقيق: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٨١.
- الكشاف: الزمخشري، دار الفكر، بيروت،: ١، ١٩٧٧.
- كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي. وضع حواشيه: أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية. بيروت. ط١/ ١٩٩٨.
- المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة.(بدون).
- مدخل إلى علم الاصطلاح: د. إدريس نقوري. مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط١، ١٩٩٧.
- المصطلح النقدي: د. عبدالسلام المسدي، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله للنشر، تونس، ط١، ١٩٩٤.
- المصطلح النقدي في نقد الشعر: د. إدريس نقوري، دار النشر المغربية، البيضاء، ط١، ١٩٨٢.

- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهلين والإسلاميين: د. الشاهد البوشيخي. دار القلم، مطبعة النجاح الجديدة. البيضاء. ط١، ١٩٩٣.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن: السيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، ١٩٨٨.
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون. ط٢/ ١٩٩٦.
- مفتاح العلوم: السكاكي. تحقيق: د. نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت. ط١/ ١٩٨٣.
- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، تحقيق: د. علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط: ٣، ١٩٧٩.
- مقدمة تفسير ابن النقيب: ابن النقيب، تحقيق: د. زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:١، ١٩٩٥.
- مقدمة في علم المصطلح: د. علي القاسمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط: ٢، ١٩٨٧.
- المناظرة: مجلة مغربية تصدر بالرباط. عدد: ٦. دجنبر ١٩٩٣.
- مناهج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجني. تحقيق: الحبيب بلخوجة، دار الغرب الإسلامي.
- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع: السجلماسي، تحقيق: د. علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط:١، ١٩٨٠.

- المنهج في الأدب والعلوم الإنسانية: مؤلف جماعي، دار توبقال، المغرب، ط١، ١٩٨٦.
- مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح: ابن يعقوب المغربي. (ضمن شروح التلخيص) .
- موسوعة الأعمال الكاملة للشيخ محمد الخضر حسين: جمع وضبط علي الرضا الحسيني، دار النوادر، الكويت، ط:١، ٢٠١٠.
- ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية: دراسات لمؤلفين، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط: ١٩٩٦.
- نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء: د. محمد الروكي، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط: ١، ١٩٩٤.
- النكت في إعجاز القرآن: الرماني. تحقيق د. محمد زغلول سلام، ومحمد أحمد خلف الله (ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز)، مطبعة المعارف، مصر، ط: ٤، ١٩٩١.
- نقد الشعر: قدامة بن جعفر، تحقيق: د. عبدالمنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون).
- الوافي في العروض والقوافي: الخطيب التبريزي، دار الفكر، دمشق، ط:٣، ١٩٧٩.